كلمة رئيسة مجلس الخدمة المدنية بمناسبة يوم المرأة العالمي

٢٠٢٣/٣/٨

معالي الوزيرة العزيزة نجلا رياشي،

الزميلات والصديقات،

أرحب بكن في مجلس الخدمة المدنية، نساء رائدات ومثابرات ومناضلات ان صح التعبير في المناصب والوظائف التي تشغلونها والمهام التي تتولونها في المجتمع ومع عائلاتكن. واخص معاليكي بالترحيب والشكر على الدعم المستمر وعلى النطق جهراً بحقيقة ما يعانيه العاملات والعاملون في القطاع العام في وقفات ثائرة تقنص مواطن الآلام وحُرَق المواجع في زمن الخواء والانكسار وعلى نبل تمثيلك المرأة اللبنانية سواء في السلك الدبلوماسي سابقاً او في العمل الوزاري حالياً.

لقد أملى علينا ضيق المكان اقتصار الدعوة الى هذا اللقاء على عدد محدود من السيدات العاملات في القطاع العام، وسنلتقي بسائر السيدات على التوالي في اللقاءات السنوية اللاحقة.

أيتها السيدات،

يأتي لقاؤنا اليوم في ظل ما يعانيه وطننا من انهيار شبه شامل على الصعد كافة نتيجة تداخل الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والتربوية والمعيشية وتفاقمها، انعكس سلباً على على جميع القطاعات وعلى مختلف نواحي الحياة، الا ان تأثيره الأشدّ كان على القطاع العام والعاملين فيه، لن اتعرض الى الظروف اللوجستية التي يعاني منها هذا القطاع وتدني قدرته التشغيلية بسبب النقص الحاد في التجهيزات والمحروقات والقرطاسية وغير ذلك مما تعرفنه جميعاً، بل سأتحدث عن وضع الموظفين العموميين – نساء ورجال – خاصة في السلك الاداري الذين فقدوا ما يتجاوز الـ ٩٥% من دخلهم رغم المساعدات الاجتماعية الهزيلة التي تلاشت بسرعة قياسية تبعاً لانهيار قيمة العملة، وباتوا عاجزين عن تأمين أدنى متطلبات الحياة اليومية الأساسية (مأكل ومشرب وملبس وأكلاف كهرباء ومياه وغيرها) وعن تحمل نفقات الطبابة والاستشفاء في حال لا سمح الله احتاجوا اليها فضلاً عن نفقات التعليم وصولاً الى عدم القدرة على تحمل كلفة الانتقال من والى مراكز العمل، كل ذلك أثّر بشكل سلبي على حالتهم الاجتماعية والصحية والنفسية وحرمهم العيش الكريم اللائق ما أدى الى تراجع في الانتاجية والاندفاع في العمل والأخطر من ذلك فقدان ثقة الموظف بالاداراة

والدولة، كما أدى الى التسرب الوظيفي وفقدان عدد من الموارد البشرية الأكفّاء، ويبقى الخوف من فقدان الكفاءات المتبقية والتي لا تزال صامدة في الادارة تقاوم باللحم الحيّ.

لست اليوم في معرض توصيف المشاكل وطرح الحلول، والعديد منكن يعرفن ما قام به المجلس من مبادرات وتقديم مقترحات موثقة بكتب ودراسات صادرة عنه ومن تواصل مع كبار المسؤولين ومع الجهات الدولية المعنية، الّا أنني أؤكد مجدداً على قيام خطر وجودي حقيقي على استمرارية القطاع العام في ظلّ التدهور المتفاقم لواقع الموظفين من نساء ورجال وعدم اعتماد حلول جذرية بهذا الشأن تعيد الى الموظف الشعور بشرف الانتماء الى الوظيفة العامة، وتستعيد معها السلطة هيبتها ومكانتها.

الا انه وبالعودة الى لقائنا اليوم، فانه في العام ١٩٧٥ أعلنت الأمم المتحدة يوم الثامن من آذار يوماً عالمياً للمرأة يحتفل فيه العالم بإنجازات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية للمرأة، وتركز خلاله الدعوات الى التحرك نحو تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتشجيع العمل على قضايا الجندرة وتمكين النساء والفتيات.

في اطار هذه المناسبة يأتي لقاؤنا، رغم التحديات التي يواجهها الوطن والصعوبات التي يعاني منها القطاع العام في حاضر تتصارع فيه القيم والى مستقبل يكتنفه الغموض والمجهول، الّا انّني أردت ألا يمر هذا اليوم دون تسليط الضوء على جهد وتضحية السيدة العاملة في القطاع العام بجميع مكوناته وان بلفتة معنوية نتوجه بها اليها، وهي الى جانب عملها اماً وأختاً وصديقة وفاعلة في المجتمع، تقف صامدة وتستمر بصلابة وتماسك في ظل تحولات وتغيرات متسارعة لبناء غد مشرق تأمل بتحويله من حلم الى حقيقة.

وعلى الرغم من أن عدداً من السيدات اللبنانيات (وان كان قليلاً) قد خضن غمار السياسة والشأن العام واثبتن حضورهن وجدارتهن في مناصب وزارية ونيابية، وأن عدداً من السيدات شغلن ويشغلن مناصب عالية في الادارة والقضاء والسلك الديبلوماسي، الّا أن المرأة لا تزال بعيدة أو مستبعدة عن مراكز اتخاذ وصنع القرار على مستوى الوطن، وان التجربة تدلّ على أن السيدة تبذل مجهوداً مضاعفاً عن زميلها في نطاق العمل عينه لاظهار كفاءتها وانجازاتها، كما لا تزال مقيدة بأعرافنا وتقاليدنا العربية – التي وان كانت تحمينا في مواقف اجتماعية عديدة – الّا انها تحول في أوضاع أخرى دون اظهار دور المرأة أو حتى منحها الفرصة التي تستحق، غير ان المرأة وبموضوعية تحجم أحياناً عن المطالبة بحقّها أو عن الدفاع عن موقفها في مجتمع يطغى عليه الطابع الذكوري في ثقافته وعاداته ويصعب على افراده في احيان كثيرة قبول القيادة النسائية والأخذ بتوجيهات صادرة

عن قيادة او مرجعية نسائية على الرغم من الاعتراف بدورها ومشورتها الخفية في معظم الأحيان اذ ان وراء كل رجل عظيم امرأة داعمة له في مواقفه وناصحة له في خياراته، بحيث يعكس وجوده لمساتها وأفكارها، لذا فانني أحث كلاً منكن على المبادرة الى تكريس دورها وممارسة صلاحياتها والدفاع عن رأيها بوعي وصلابة واستقلالية واحترام دون اي تجاوز، وانني على استعداد لتكريس امكاناتي لدعم كل موقف محق وقرار صائب وانجاز يستحق التقدير.

ان دعم المرأة لا يقتصر فقط على تمكينها من ريادة الأعمال وتبوء المواقع القيادية والمساهمة في اتخاذ القرارات المصيرية، الّا انه ينطلق من ضرورة تعزيزها بالعلم والمعرفة والمهارات الفنية والحرفية والتكنولوجية، فبالمعرفة والثقافة تواجه الاخطار المحدقة لا سيما الاقتصادية منها، اذ انّه بحلول العام ٢٠٥٠ ستكون ٧٥٪ من الوظائف في العالم مرتبطة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، في حين ان أكثر من ٦٠٪ ممن لا يجيدون القراءة عالمياً هن من النساء و٣٧٪ منهن لا يستخدمن الإنترنت، الأمر الذي يحد من فرص الحصول على وظائف في المجالات أعلاه لعدم قدرتهن على استخدام وسائط التكنولوجيا والانترنت وتطوير المهارات الرقمية اللازمة للانخراط في أسواق العمل الجديدة.
وعلى صعيد العمل السياسي والقيادي، فان النساء وفق احصاءات الأمم المتحدة يشكلن ٢٣٪ فقط من أعضاء البرلمانات الوطنية وأقل من ١٥٪ من دول العالم ترأسها سيدة و٢٤٪ فقط من كبار المدراء هن من النساء و٢٥٪ من الشركات لا يضم جهازها مديرات، كما تؤدي النساء الوظائف ذات الأجور المنخفضة ويكسبن أجراً أقل بنسبة ٢٥ الى ٤٠٪ من الرجال عن العمل عينه.

اما في الادارة اللبنانية، فان نسبة النساء في المراكز القيادية لا تتعدى الـ ٢٥٪ موزعة بين مديرات عامات وسفيرات في الادارة العامة ورئيسات وعضوات لمجالس ادارة في المؤسسات العامة، علماً ان عدم التعيين حالياً ساهم في تدني هذه النسبة.

ان النسب المئوية عند الدخول الى الوظيفة العامة تكون شبه متساوية بين الجنسين في جميع الاسلاك، الا انه عند الترفيع الذي يعتمد على الاختيار يختل التوازن، ولعل مرد ذلك هو توجه صاحب الصلاحية في الاختيار، من هنا اهمية اعتماد آلية تلزم باحترام المساواة عند الاختيار ووجوب اعتماد الكفاءة والجدارة للتسمية في المواقع القيادية.
اما على صعيد الدخل، وان كانت الاحكام القانونية لا تفرق بين الجنسين في تحديد قيمة الراتب، الا ان المرأة تبقى قاصرة عن المطالبة ببدل عن عمل أو جهد اضافي تقوم به او بامتيازات لا يتوانى الرجل في موقع مماثل

عن المطالبة بها والحصول عليها، ذلك انها، وبحكم تكوينها وطبيعتها المعطاءة من جهة وتعففها وخجلها الأنثوي من جهة ثانية، تحجم عن السؤال رغم انها قد تكون المعيلة الاساسية والمسؤولة عن معظم نفقات أسرتها.

أيتها السيدات،

رغم ما يتهددنا من صعاب ومخاطر، فان الأمل بالنهوض بالقطاع العام لن يخبو بوجود قادة اداريين من النساء الكفوءات، القادرات والمثابرات أمثالكن تضيء العتمة وتحيي الصحوة وتبث الحيوية في دروب مصحّرة، وانني اذ اعتمد عليكن وعلى زملاء كثر لنا من رجال ونساء وعلى تماسكنا وتعاضدنا من اجل ابتكار نهج جديد بالعمل العام يضيء الفضاء الباهت والمعتم في ليل لن يكون طويلاً باذن الله وبارادة وتصميم المخلصين ويحوله رجاءً وأغمارَ ضياء، تكون دعائمه الأساسية الكفاءة والجدارة والمساواة في الحقوق والواجبات وفي تحمل الأعباء العامة، ويكون لكل منكن مساهمتها في عملية النهوض المتكاملة لهذا القطاع.

أرحب بكن مجدداً، واقدم لكل منكن باسم مجلس الخدمة المدنية تذكاراً تقديراً لما تبذله من جهد تحقيقاً للخدمة العامة والصالح العام، وآمل ان نتناول في اللقاءات السنوية اللاحقة مسائل تهم الموظفات العموميات وتعالج مشاكل تتعرضن لها ومواضيع من شانها تعزيز مواقعهن ومساهمتهن في اتخاذ القرارات الجوهرية .

كما ادعوكن الى تقديم مقترحاتكن كي نكون الى التغيير الفاعل سبيلاً من خلال الدل على مواقع الخلل والدعوة الى التصحيح السليم، غايتنا من ذلك تأسيس منارة ضوء على دروب الحقائق بالارادة والجدارة العلمية واتقان تقنيات العصر وصون الأخلاق والقيم وتوجيه واع نحو الأسس الكفيلة بتوطيد أركان القطاع العام والحفاظ على وطن قائم من جذور التاريخ، اذ لا بد لهذا الظلام الدامس أن ينجلي ويُفصح باذن الله عن بزوغ فجر مشرق.

وانني اذ اغتنم هذه المناسبة لأشكر الفريق الذي ساهم في انعقاد هذا اللقاء.

شكراً لكن جميعاً.